مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: النوع الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية		ا لرقم
	المصدر : تواصل	موقع الواب :	البلد : تونس
		التاريخ 2010-08-01	العدد و [ص]:

المرأة التونسية والإدماج الاقتصادي

مشاركة متكافئة في البناء التنموي

إن تجسيم مفهوم التمكين الذي يهدف إلى الرفع من قدرات المرأة المعرفية وتطوير مهاراتها المهنية وتعزيز ثقتها في إمكانياتها وتيسير وصولها إلى الموارد والتحكم فيها، استدعى توفير أرضية تشغيلية واقتصادية تضمن تكافؤ الفرص وعدم التمييز في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية. وبفضل منظومة تشريعية، تحمي المرأة من جميع أنواع التمييز المبني على النوع الاجتماعي في مختلف مراحل العمل، وبرامج تشغيلية تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين، تمكنت المرأة التونسية من المشاركة الفاعلة في المجهود التنموي والاستفادة من ثماره كمستثمرة وعاملة، فارتفعت نسبة نشاط المرأة إلى 25.5% وتنوعت المبادرات النسائية في مجال الاستثمار وهو ما مكّنها من تدعيم موقعها في مجالات الأعمال.

المرأة والمبادرة والاستثمار

وقد مثل ارتفاع المستوى العلمي والمعرفي للمرأة التونسية وتطور كفاءاتها ومهاراتها المهنية خلال العشريتين الأخيرتين إحدى أهم التغيرات التي شهدتها هيكلة اليد العاملة في سوق الشغل في تونس، وبفضل مختلف آليات وبرامج تشجيع المبادرة الخاصة والاستثمار تمكنت المرأة من تعزيز مكانتها في عالم الاستثمار في مختلف القطاعات التقليدية والتكنولوجيات الحديثة والخدمات والصناعة والفلاحة. وتشير المؤشرات إلى الاتجاه التدريجي الثابت إلى تكافؤ الفرص والمساواة في الانتفاع بمختلف فرص التكوين والتشغيل والاستثمار، حيث تطورت طلبات التشغيل النسائية بمكاتب التشغيل لتبلغ 50.7% من الطلبات الجملية، وبلغت نسبة النساء المتحصلات على شغل 44% من مجموع المشغلين، و انتفعت المرأة ببرامج التشجيع على التشغيل بنسبة 47%، كما انتفعت بنسبة 52.3% من برامج إحداث المؤسسات وتكوين الباعثين وبنسبة 43.5% من برامج القروض الصغرى وبنسبة 38.9% من برامج البنك التونسي للتضامن، وارتفعت الإعتمادات المخصصة للمرأة في إطار التنمية الفلاحية المندمجة من 1.3% إلى 5%.

وسيمثّل مخطط التنمية للخماسية (2010-2014) فرصة متجددة لمزيد دعم دور المرأة في مجال الاستثمار والإنتاج وإحداث مواطن شغل. وستساهم الوزارة في تعزيز دور المرأة في هذا المجال سواء من خلال البرنامج الذي تنجزه آلية دعم المشاريع النسائية في إطار التعاون التونسي الإيطالي والذي يهدف إلى تعزيز مساهمة المرأة في إحداث المؤسسة الاقتصادية الصغرى في مجالات التكنولوجيات الحديثة على المستوى الجهوي والمحلي (2011-2013)، أو من خلال جهود الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية عبر تأهيل شبكة مراكز تكوين الفتاة الريفية وتكوين إطارات وأعوان الجمعيات التنموية العاملة في الريف في مجالات تأطير المرأة الريفية ومساعدتها على إحداث مشاريع اقتصادية

موقع المرأة في مناخ الأعمال

يمثل التطور الهام الذي شهدته المهارات المهنية الاقتصادية للمرأة التونسية عاملا أساسيا في وعيها بقدراتها وثقتها بكفاءاتها مما ساعدها على اقتحام مجال الأعمال بكل اقتدار وبنسق تصاعدي في جميع القطاعات، فارتفع عدد النساء صاحبات الأعمال في قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة إلى 18 ألف من بينهن 78 %ذوات مستوى تعليم عالي و55% تملكن كامل رأس مال مؤسستهن، وتتوزع صاحبات الأعمال حسب القطاعات على النحو التالي: 41% خدمات، 22% صناعة، 12% صناعة تقليدية، 13% تجارة، كما ارتفع عدد الفلاحات المسيرات لضيعات فلاحية إلى 33 ألف فلاحة.

ويؤكد تنوع كفاءات المنتفعات ببرامج إحداث المؤسسات وتكوين الباعثين، قدرة المرأة على توظيف مهاراتها وكفاءاتها في إحداث المشاريع واستغلال الفرص المتاحة في هذا المجال حيث تمثل حاملات شهادة تعليم عالي نسبة 33% والمتحصلات على شهادة مركز تكوين مهني 37% والنساء المسرحات من مؤسسات لأسباب اقتصادية 30%.

وستواصل الوزارة خلال الخماسية المقبلة (2011-2014) تقديم الدعم للمرأة لتشجيعها على الانتفاع بمختلف آليات الاستثمار وإحداث المشاريع في إطار برامج آلية دعم المشاريع النسائية وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية.